

## أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فعالية التسيير الجبائي

دراسة حالة مجموعة من المؤسسات

*The impact of the use of information technology on the effectiveness of fiscal management Case study of a group of institutions.*

من إعداد:

عثمان محادي طالب دكتوراه جامعة بالمسيلة- الجزائر <b>OTHMAN MOHADI</b> <b>UNIVERSITY OF MSILA ALGERIA</b> <b>othman.mohadi@univ-msila.dz</b>	بوعلام ولهي <sup>1</sup> أستاذ محاضر-أ- جامعة بالمسيلة-الجزائر <b>BOUALAM OUALHI</b> <b>UNIVERSITY OF MSILA ALGERIA</b> <b>Oualhib@yahoo.fr</b>
--	--

تاريخ النشر: 26 / 12 / 2019

تاريخ القبول: 17 / 11 / 2019

تاريخ الاستلام: 01 / 11 / 2019

### الملخص:

لقد كان الهدف من هذه الدراسة بيان أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فعالية التسيير الجبائي بالمؤسسة الاقتصادية. حيث أجرى الباحثان دراسة على عينة مكونة من عدة مؤسسات اقتصادية معتمدين في عملية جمع البيانات على استمارة احتوت على فقرات متعلقة بمؤشرات قياس المتغيرات الخاصة بنموذج البحث المقترح. ليتم بعد ذلك استعمال مجموعة من أدوات الإحصاء المتمثلة في برنامج spss نسخة 22. وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج من أهمها: وجود علاقة ايجابية وذات دلالة إحصائية لتأثير تكنولوجيا المعلومات على فعالية التسيير الجبائي بالمؤسسة، ليختم البحث بجملة من النتائج والاقتراحات. الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا المعلومات، التسيير الجبائي، نظام المعلومات الجبائي، عصنة الإدارة الضريبية. تصنيف JEL: H26, H21, C12.

### Abstract :

The aims of this study of knowing the impact of the using of Informations Technology of the effectiveness of the Tax Management in different economics organisations with a sample of the study.

Where The researcher studied on a sample of many economics organisation, He depends in the process of collecting data on the form contained clauses relating to indicators to measure variables model of the suggested research, Then the use of a set of statistical tools of SPSS software version 22.

The results of this study are: : a positive and statistically significant related to the impact of information technology on management effectiveness tax, to seal the search by a set of suggestions.

**Keywords:** IT; system information the tax ; tax management ; modernize the tax administration.

**JEL classification codes:** C12, H21, H26

<sup>1</sup> بوعلام ولهي. Oualhib@yahoo.fr

تمهيد:

لقد أصبح من الأمور التي لا تقبل النقاش أن التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يعيشه العالم اليوم يملي على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ضرورة العمل على استخدام تكنولوجيا المعلومات في جميع عملياتها ونشاطاتها، وذلك للتخلص أولاً من نمط الأساليب والطرق التقليدية، وثانياً محاولة مواكبة التطور الذي أضحت تزخر به المؤسسات في الدول المتقدمة. فاستخدام تكنولوجيا المعلومات يسهل تحقيق أهداف المؤسسة ان على مستوى البيئة الداخلية ، أو على مستوى البيئة الخارجية، ولطالما يعد العامل الجبائي من بين أهم عناصر البيئة الخارجية المؤثرة على السياسات المالية للمؤسسة، إذ إن الضريبة تتميز بدرجة كبيرة من التغيير والتعقيد أحياناً نظراً لارتباطها بتوجهات الدولة على كافة المستويات، ولذلك فإن هذا التغيير يتطلب متابعة ودراسة جيدة ومعمقة للمعطيات الجبائية التي قد تصبح من بين أهم محددات القرار المالي في المؤسسة، ويتأكد هذا الأمر عندما تنشط المؤسسة في سوق تسوده المنافسة الشديدة، مما يجعل التحكم في الأعباء الضريبية وسيلة للحصول على الميزة التنافسية للمؤسسة، ومن ثم لا يمكن الاستغناء عن مفهوم التسيير الفعال للضريبة.

وضعية المؤسسة اتجاه الجبائية يجب ألا يكون سلبياً حيث تكتفي فقط بتلقي عناصر الجبائية كمسلمات لا يجب مناقشتها، ولا تلجأ إلى التعامل معها إلا من خلال إجراءات المنازعات التي تستعمل في تصحيح وضعية جبائية غير سليمة، وعليه يمكن للمؤسسة أن تسير الضريبة للوقاية من الخطر الضريبي، أو حتى للتنبؤ المالي من خلال إدراجها كوظيفة من وظائف التسيير باستخدام تكنولوجيا المعلومات.

#### 1. مشكلة الدراسة:

على ضوء ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة في السؤال التالي: "كيف يؤثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فعالية التسيير الجبائي؟"،

وبناء على ذلك يمكن تجزئة مشكلة الدراسة إلى الأسئلة التالية:

- كيف تؤثر المعرفة القبلية لأدوات تكنولوجيا المعلومات على فعالية التسيير الجبائي؟
  - كيف يؤثر استعمال أدوات تكنولوجيا المعلومات على فعالية التسيير الجبائي؟
  - كيف يؤثر تحديد صعوبات استخدام تكنولوجيا المعلومات على فعالية التسيير الجبائي؟
2. فرضيات الدراسة:

للإجابة على الأسئلة المطروحة ولمعالجة الموضوع تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

- توجد علاقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وفعالية التسيير الجبائي.

- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمعرفة القبلية لأدوات تكنولوجيا المعلومات على فعالية التسيير الجبائي.
  - يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأدوات تكنولوجيا المعلومات المستعملة في المؤسسة على فعالية التسيير الجبائي.
  - يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتحديد صعوبات استخدام تكنولوجيا المعلومات على فعالية التسيير الجبائي.
3. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في اهتمام المؤسسات الاقتصادية باستخدام تكنولوجيا المعلومات في جميع نشاطاتها، وأهمية التسيير الجبائي داخل المؤسسات، وأيضا في عملية استخدام تكنولوجيا المعلومات في التسيير الجبائي وتحسين فعاليته.

4. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- التعريف بالمفاهيم الأساسية لتكنولوجيا المعلومات.
- إبراز الدور المهم الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات كمكون أساسي لنظام المعلومات في المؤسسة.
- محاولة الإحاطة بالتسيير الجبائي.
- اختبار العلاقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وفعالية التسيير الجبائي في المؤسسة.

## I. تكنولوجيا المعلومات

1. تعريف تكنولوجيا المعلومات: : لقد أدرجت عدة تعاريف لتكنولوجيا المعلومات من أهمها:

"هي مجالات أو فروع المعرفة العلمية والتكنولوجية والهندسية والأساليب الإدارية المستخدمة في تناول ومعالجة المعلومات وتطبيقاتها المرتبطة بالحواسيب الآلية وتفاعلها مع الإنسان وما يرتبط بذلك من أمور اجتماعية واقتصادية وثقافية". (منقال حمود سالم، 2011، ص13)

"وتعرف أيضا بأنها أدوات ووسائل تستخدم لجمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها وتخزينها أو توزيعها. وتمثل تكنولوجيا المعلومات الجانب التقني من نظام المعلومات والبيانات لتسميته". (غسان قاسم داوود ، أمير شكرولي البياتي، 2009، ص16)

"تكنولوجيا المعلومات هي نموذج تقني اقتصادي جديد، تؤثر في تسيير ومراقبة أنظمة الإنتاج والخدمات في الاقتصاد، يعتمد على مجموعة مترابطة من الاكتشافات المعقدة في ميدان الحواسيب الالكترونية، هندسة البرمجيات، أنظمة المراقبة والاتصال البعيدة. مما يسمح من تخفيض تكاليف التخزين، المعالجة، تبادل وتوزيع المعلومات بشكل كبير جداً". (Soete Freemant,1989,P13)

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج: ان تكنولوجيا المعلومات هي حقل من حقول التكنولوجيا التي تهتم بمعالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات جاهزة للاستخدام، والتركيز على عمليات الاستقطاب، والتخزين والمعالجة (المعلوماتية)، وعملية البث(الاتصال).

2. خصائص تكنولوجيا المعلومات: نذكر من خصائصها ما يلي: (عبد الحكيم معوج، 2012، ص13)

- تقليص الوقت: فالتكنولوجيا جعلت كل الأماكن - إلكترونيًا-متجاورة.
- تقليص المكان: تتيح وسائل التخزين التي تستوعب حجا هائلاً من المعلومات المخزنة والتي يمكن الوصول إليها بسهولة.
- الذكاء الاصطناعي: أهم ما يميز تكنولوجيا المعلومات هو تطوير المعرفة وتقوية فرص تكوين المستخدمين من أجل الشمولية والتحكم في العملية الإنتاجية.
- تكوين شبكات الاتصال: تتوحد مجموعة التجهيزات المستندة على تكنولوجيا المعلومات من اجل تشكيل الاتصال، وهذا ما يزيد من تدفق المعلومات بين المستعملين والصناعيين، وكذا منتجي الآلات، ويسمح بتبادل المعلومات مع باقي النشاطات الأخرى.
- اللاتزامنية: وتعني إمكانية استقبال الرسالة في أي وقت يناسب المستخدم، فالمشركون غير مطالبين باستخدام النظام في نفس الوقت.
- اللامركزية : وهي خاصية تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، فالأنترنيت مثلا تتمتع باستمرارية عملها في كل الأحوال ، فلا يمكن لأي جهة أن تعطلها على مستوى العالم.
- قابلية التوصيل: وتعني إمكانية الربط بين الأجهزة الاتصالية المتنوعة الصنع، أي بغض النظر عن الشركة أو البلد الذي تم فيه الصنع.
- قابلية التحويل: وهي إمكانية نقل المعلومات من وسيط إلى آخر، كتحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مطبوعة أو مقروءة مع إمكانية التحكم في نظام الاتصال(مراد رايس، 2006، ص30).

3. مزايا استخدام تكنولوجيا المعلومات: يترتب على تطبيق تكنولوجيا المعلومات في المنظمات

العديد من المزايا والفوائد لعل أهمها:

- رفع مستوى الأداء والإنتاجية في المنظمات؛
- زيادة قيمة المنظمة؛
- فعالية اتخاذ القرار؛
- إعادة هندسة عمليات التشغيل؛

- تدعيم نجاح المنظمات في المجالات الإدارية والتنظيمية المعقدة؛

## II. التسيير الجبائي داخل المؤسسة الاقتصادية:

الضريبة مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية، وتحدد دون اعتبار لتغطية النفقات العامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي وضعتها السلطات العامة (Disel) (Emmanuel, Saraf Jacques, 2007, P2) فوجب على المكلف أن يسيرها خدمة لأهدافه، ومنها ظهر التسيير الجبائي الذي يعد سلوكا حديثا في المؤسسات وهو مرتبط كثيراً بالتسيير المالي.

### 1. تعريف التسيير الجبائي:

للتسيير الجبائي عدة تعاريف منها:

- التسيير الجبائي فرع من فروع التسيير المالي ويعني إدراج العامل الجبائي في صناعة القرار، ويهدف إلى تمكين المؤسسة من الاستفادة من مزايا جميع الاختيارات الجبائية، وتجنب المؤسسة التكاليف الجبائية الإضافية من خلال قدرة المسير على انتقاء أحسن الطرق والاختيارات الجبائية وتوظيفها لفائدة المؤسسة في ظل الالتزام بقواعد التشريع الجبائي، وبالتالي فهو وسيلة لترشيد القرار" (الحواس زواق، 2013، ص1). ويعرف كذلك

- " التسيير الجبائي هو آلية لتقليل التكاليف الجبائية في إطار الهامش الذي يسمح به القانون الجبائي، في حدود مبدأي عدم التعسف في استعمال الحق والتصرف غير العادي في التسيير، وهو يهتم بتقديم التقارير لإدارة المؤسسة من أجل تفادي الأخطار الجبائية الممكنة الوقوع". (صابر عباسي، محمد فوزي شعوبي، 2013، ص118).

من خلال ما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

- التسيير الجبائي ممارسة قانونية مادامت المؤسسة تراعي النصوص التشريعية الجبائية، وتؤدي الالتزامات التي تفرضها عليها هذه الأخيرة؛
  - التسيير الجبائي هو وسيلة لترشيد القرار؛
  - التأكيد على وجود خيارات جبائية أمام المؤسسة، إذ أن تعدد البدائل عنصر أساسي في اتخاذ القرار وعليه فإن انعدام الخيارات الجبائية يؤدي عدم إمكانية الحديث عن التسيير الجبائي؛
  - الضريبة والمعطيات الجبائية بشكل عام يمكن أن تستخدم لخدمة أهداف المؤسسة؛
- التسيير الجبائي يختلف من مؤسسة لأخرى.

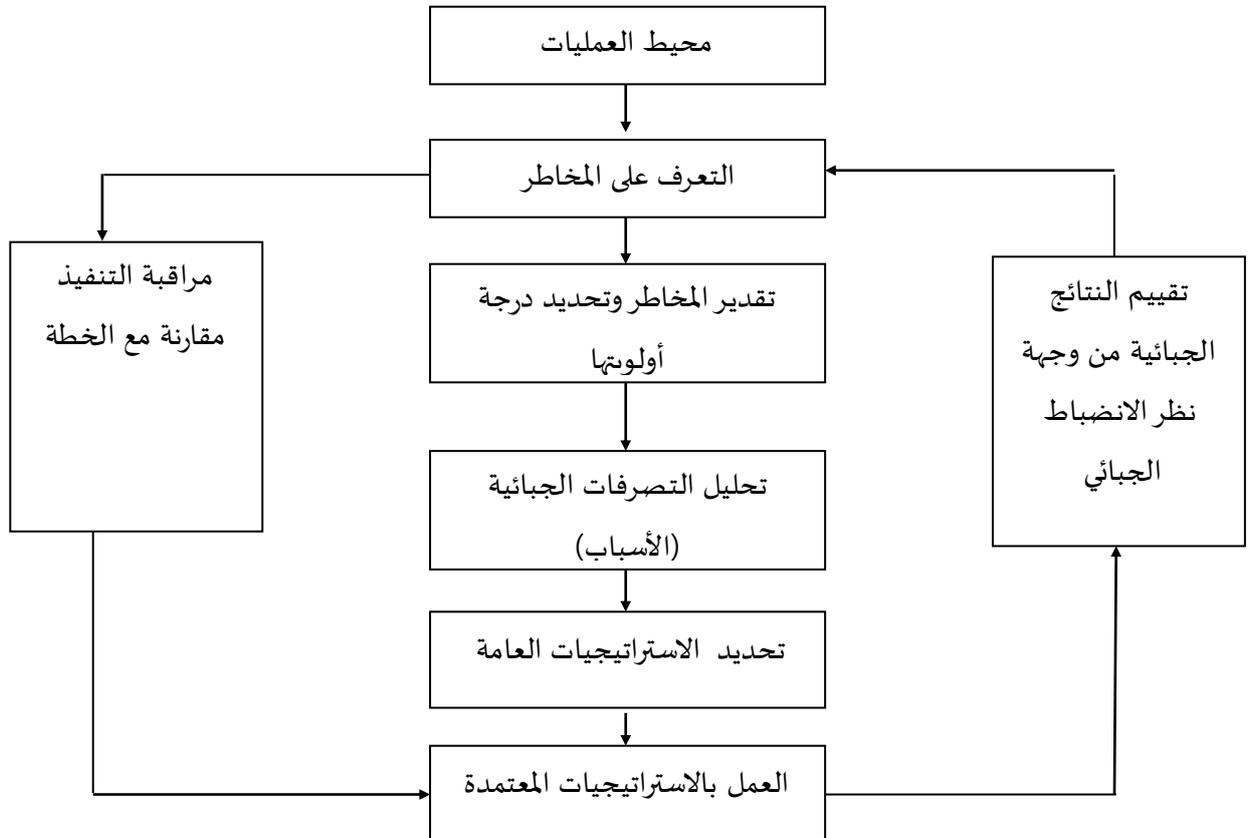
### 2. أهداف التسيير الجبائي:

يسعى التسيير الجبائي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- البحث فيما إذا كانت المؤسسة تتعرض إلى مخاطر جبائية لم تتمكن من تحديدها؛
- باعتبار ان تسيير الخطر الضريبي للمؤسسة يهدف إلى تحقيق حد أدنى من الضمان والأمن الضريبي هذا من جهة ومن جهة أخرى تحديد الاحتياجات اللازمة لتفادي هذا الخطر والتي نذكر منها:
- احترام القواعد الجبائية المتعلقة بالتصريح واحترام آجال الدفع.
- أن توكل مهمة التسيير الجبائي لمختص يلم بالقواعد الضريبية وإنشاء مصلحة جبائية مكلّفة بالتحسين الدائم للتسيير الجبائي واستغلال الإمكانيات المتاحة في ميدان الجبائية.
- تفعيل الرقابة الداخلية. مع ضرورة إنشاء قاعدة بيانات تسمح بمعالجة المعلومات وإطلاع المسيرين على المستجدات في المجال الجبائي عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات.
- هذه الإجراءات لا تزيل الخطر كلياً، لكنها وبتطبيقها في شروط ملائمة تسمح بتفادي المخاطر الضريبية.

والشكل التالي يوضح إجراءات تسيير الخطر الضريبي في المؤسسة:

الشكل رقم (1) - إجراءات تسيير الخطر الضريبي في المؤسسة



source :le sous-groupe sur la discipline fiscale du forum sur l'administration de l'impôt (septembre 2004), note d'orientation, Londres: gestion du risque d'indisipline fiscale : gérer et améliorer la discipline fiscale, comité des affaires fiscale, p11.

- من خلال الشكل رقم (1) نلاحظ أن المؤسسة تتبع إجراءات معينة لتفادي المخاطر الضريبية التي تم التعرف عليها أولاً، ثم تقييمها وترتيبها حسب درجة أولويتها وهو ما يعبر عنها بمراحل تسيير الخطر الضريبي، إضافة إلى ذلك فإن التسيير الجبائي يهدف إلى تحقيق ما يلي:
- محاولة معرفة ما إذا كانت المؤسسة ليست تحت ضغط ضريبي أكبر من ذلك الذي ينتج عن الإطار القانوني الذي تعمل فيه؛
  - تكييف هيكل المؤسسة بشكل يسمح بتخفيف الضرائب المستحقة؛
  - ضمان الفعالية الجبائية؛
  - تحسين مستوى التنبؤ والعقلنة الجبائية للخيارات الجبائية المعتمدة من طرف المسيرين؛
- التحقق من أن المؤسسة ليست في حالة نزاعات جبائية وتعمل على تفاديها (بوعلام ولهين عجلان العياشي، 2004، ص7).

### 3. مراحل التسيير الجبائي: يمر التسيير الجبائي بالمراحل التالية:

تشخيص المشكلة وتحديد الهدف: هذه هي الخطوة الأولى في اتخاذ القرار وهي ليست من اهتمامات التسيير الجبائي إذ لم يكن المشكل المطروح ذا طبيعة جبائية، إذ يتمثل الدور المسير الجبائي في التركيز على دراسة الجانب الجبائي للبدائل المتاحة، فقد يكون المشكل أمام المسير هو طريقة التمويل لاستثمار معين، فخيارات التمويل أمامه عديدة: اقتراض، تمويل ذاتي، رفع رأس المال..... الخ

جمع المعلومات: هذه المرحلة مهمة للغاية وتهدف إلى جمع كل المعلومات التي قد تكون لها آثار جبائية مباشرة وغير مباشرة على موضوع اتخاذ القرار، تكمن أهمية هذه المرحلة في أنها هي التي ستؤدي إلى اكتشاف الخيارات الجبائية المتاحة (قوانين مختلف الضرائب والرسوم، القانون التجاري، قانون الجمارك، قوانين المالية، الاتفاقيات الدولية، النصوص ذات الآثار الجبائية).

تحديد الخيارات الممكنة: من خلال المعلومات المجمعة في المرحلة السابقة، يقوم المسير الجبائي بتحديد الخيارات الجبائية الممكنة من خلال قيامه بعملية بحث صعبة وهامة في آن واحد، البدائل قد تنتج من:

- الخيارات المتضمنة في الأنظمة التفضيلية والتحفيزية؛
- الخيارات الجبائية المباشرة؛
- الخيارات القانونية المتاحة والتي لها آثار جبائية مختلفة.

دراسة قابلية الخيارات للتطبيق: يتم من خلال هذه الخطوة تحديد المزايا والعيوب لكل اختيار جبائي متاح، هذه الخطوة مقدره على التنبؤ بالمستقبل، وعلى التشخيص من اجل إدراك مختلف الجوانب الآنية والمستقبلية التي تساعد في تقييم الخيارات الممكنة، لأجل هذا يجب أن يكون المسير الجبائي ذا مؤهلات متعددة من اجل اتخاذ القرار المناسب. (علي محمد منصور، 1999، ص120).

تنفيذ هذه الخطوة تكمن في الإقصاء الخيارات غير القابلة للتنفيذ من كل المراحل القادمة، وفي نهايتها يكون المسير الجبائي قد أدى الجزء المهم من عمله وهو تحديد الخيارات القابلة للتطبيق ليعرضها على متخذي القرار النهائي.

إدماج كل خيار قابل للتنفيذ في الدالة كلية للقرار وتقييمها: تؤثر الجباية على اتخاذ القرار:

- بصورة دائمة، إذ كل عمليات المؤسسة لها أثر جبائي. بشكل يختلف تبعا لطبيعة القرار المتخذ ومستوى المسؤولية.

- بعدة توجهات، وذلك حسب التغيرات في النصوص التي تعكس تغيرا في أهداف المشروع.

اتخاذ القرار: يكون اتخاذ القرار بناء على التحكيم بين مختلف القرارات المقيمة كما ونوعا والاختيار الأفضل هو ذلك الذي يحقق الهدف المرجو من هذا القرار.

اتخاذ القرار ليس من اختصاص التسيير الجبائي بل هو نهاية مراحلها، لأنه يهدف بالأساس إلى التأكيد على أهمية الجباية في العملية التسييرية.

### III. دور استخدام تكنولوجيا المعلومات في زيادة فعالية التسيير الجبائي

تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاستفادة من مزاياها في الجانب الجبائي يجب أن يكون بتوافق طرفي التعامل وهما الإدارة الجبائية والمتعامل (المؤسسات).

#### 1. تطبيق الإدارة الالكترونية في الإدارة الجبائية (الإدارة الجبائية المعاصرة)

إن عصرنة الإدارة الجبائية تتمثل في إعادة هيكلة الإدارة الضريبية وفق نمط عمودي حسب أصناف المكلفين، فتم من خلال إعادة الهيكلة هته إنشاء مديرية المؤسسات الكبرى ومراكز الضرائب والمراكز الجوارية.

الإدارة الجبائية هي حريصة على التكيف مع عالم يتطور باستمرار من أجل تحسين علاقتها مع دافعي الضرائب (الرسالة رقم 75، ص01).

استراتيجية التحديث الجديدة، تركز على دافعي الضرائب ومدى استخدامهم للتكنولوجيا، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى إنشاء السياسة الاستباقية والتشاركية، وإعادة تحديد الأساليب والإجراءات بأشكال أكثر تبسيط وتوحيد.

ومن بين الأهداف المتوخاة من هذه الاستراتيجية ما يلي (www.mfdgt.gov.dz):

- تقديم المديرية العامة للضرائب الدعامة في مجال تكنولوجيا المعلومات قصد إتمام مهامها وبلوغ أهدافها؛
  - ضمان الحماية للمعطيات من خلال اللجوء إلى تكنولوجيا الاتصالات المناسبة؛
  - تقديم تطبيقات بسيطة وسهلة تسمح للمستخدمين بممارسة مسؤولياتهم بالفعالية والنجاعة المطلوبين؛
  - ضمان جودة المعطيات الصحيحة لمجمل المستخدمين المؤهلين؛
  - إعداد تدابير تهدف إلى المحافظة على مستوى المعارف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة لفائدة الموظفين وكل حسب مسؤولياته؛
  - تبسيط الإجراءات، لاسيما تلك المطبقة من طرف المكلفين بالضريبة؛
  - البحث على تحسين الأداء من خلال التدقيق المستمر للأنظمة المعمول بها..
- وبهذا يمكن توضيح أهم الأمور التي يمكن أن تتغير بتغير وعصرنة الإدارة الجبائية كما هو مبين في الجدول الموالي:

#### الجدول رقم(1) : استخدام تكنولوجيا المعلومات في إدارة الضرائب

إلى الإدارة الجبائية المعاصرة	من الإدارة الجبائية التقليدية
- استخدام ملفات حاسوبية.	- استخدام الملفات الورقية.
- قوة شبكية.	- هرمية السلطة.
- التمكين من خلال تقاسم المعلومات.	- القوة المسيطرة من خلال إخفاء المعلومات.
- التوجه بالإنجاز.	- التوجه بالنفقات.
- سرعة الوصول.	- بطء في الوصول.
- سرعة الاستجابة.	- تأخر الاستجابة.
- إدخال البيانات إلكترونيا.	- إدخال البيانات يدويا.
- المعرفة بتكنولوجيا المعلومات.	- خوف من المجهول.
- وقت اكبر لعمل ابتكاري.	- وقت اكبر لعمل روتيني متكرر.
- التوجه نحو الانجاز.	- التوجه نحو الفحص والتفتيش.

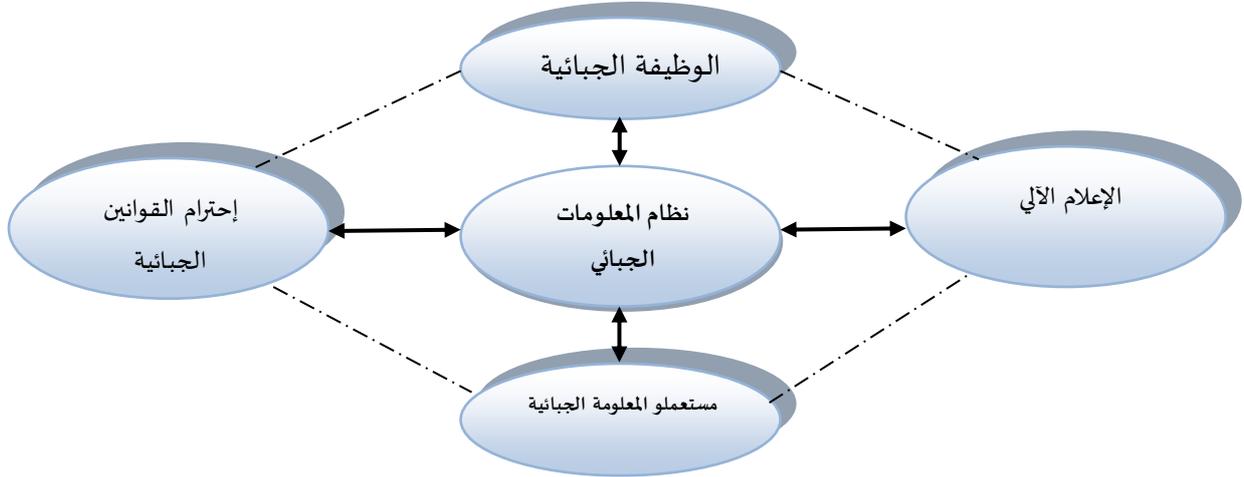
المصدر: بوعلام ولهي(2012)، ملامح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (العدد12)، الجزائر: جامعة فرحات عباس سطيف، ص153.

#### 2. نظام المعلومات الجبائي لمؤسسة:

تقوم الإدارة الجبائية بتقديم معلومات مختلفة للمؤسسة، يحولها نظام المعلومات الجبائي للمؤسسة إلى شكل قاعد بيانات، حيث تستخدم بهدف القدرة على استرجاع وفرز البيانات بالسرعة والكفاءة المناسبة والتي تعتبر كمؤشر للمشروعات الناجحة. ويعتبر نظام المعلومات الجبائي جزء من

نظام المعلومات الكلي للمؤسسة، وبواسطته يمكن الاتصال بين السياسة الجبائية للمؤسسة والسياسة العامة للتنظيم، وبالتالي هو مركبة من السياسة العامة للمؤسسة (صابر عباسي، 2012، ص23). ويعرف نظام المعلومات الجبائي في المؤسسة على انه ذلك النظام الذي يتكون من المحاور الموضحة في الشكل الموالي:

### الشكل رقم (2): مكونات نظام المعلومات الجبائي في المؤسسة



المصدر: صابر عباسي(2012) أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة قاصدي مرياح ورقلة، ص24. ويعتبر هدف نظام المعلومات الجبائي في إمداد الإدارة بالمعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات، والذي يمكن تحقيقه من خلال: (كمال الدين دهاوي، 2003، ص87).

- تجميع وتخزين البيانات اللازمة، و تشغيل البيانات الجبائية في نماذج إتخاذ القرارات.
- إعداد تقارير المعلومات الجبائية الناتجة لتقديمها للإدارة الجبائية.

سنحاول التعرف على نظام المعلومات الجبائي من خلال تحديد مدخلاته ومخرجاته كما يلي:

❖ **مدخلات نظام المعلومات الجبائي:** تتعدد مدخلات نظام المعلومات الجبائي، لتشمل مدخلات كل نوع من أنواع الضرائب التي تتحملها المؤسسة، والتي يحتاجها النظام للقيام بعملية المعالجة وهي كما يلي:

المدخلات الخاصة بتحديد الضرائب على أرباح الشركات: تتمثل المعلومات في النتيجة المالية الصافية، معدلات الضريبة، معلومات حول التخفيضات، معلومات حول التسهيلات للتسديد. وزارة المالية، 2016، مادتين 135-136).

المدخلات الخاصة بتحديد الضريبة على الدخل الإجمالي: تحوي على معلومات حول الدخل الصافي الإجمالي للمؤسسة (وزارة المالية، 2016، المواد من 1-7)، معلومات عن معدلات الضرائب، معلومات عن التخفيضات.

المدخلات الخاصة بتحديد الرسم على القيمة المضافة: ويجب أن تحتوي هذه المعلومات على قيمة الرسم على القيمة المضافة التي تم تجميعها، والرسم على القيمة المضافة القابلة للخصم، والصابي للرسم على القيمة المضافة المستحقة. (Marcel Gonthier, Jean-Luc Rossignol, 2010, P29).

المدخلات الخاصة بالرسم على النشاط المهني.

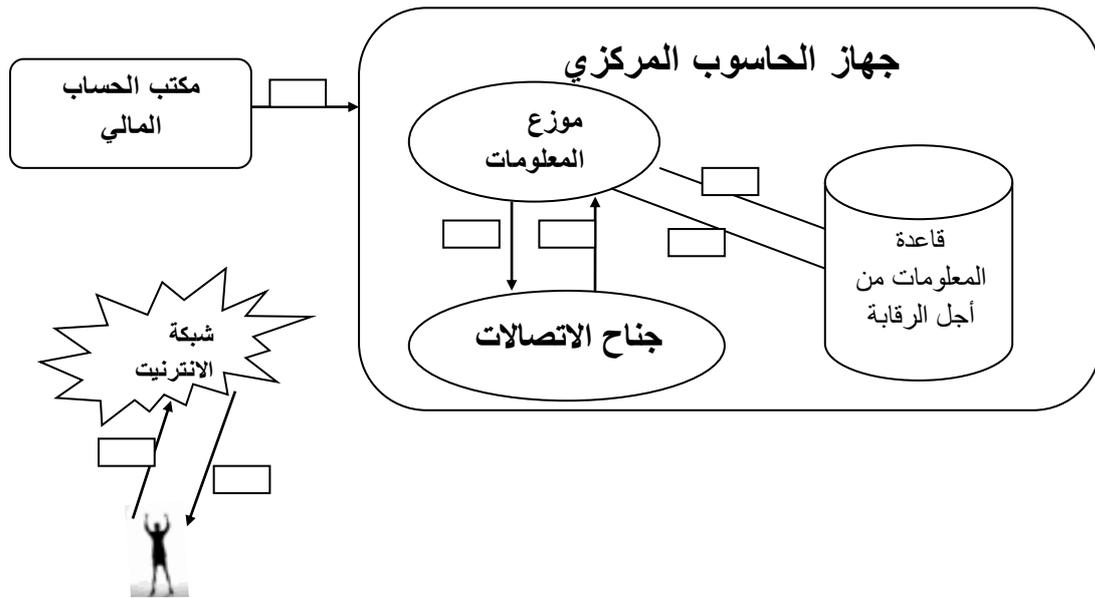
#### ❖ مخرجات النظام المعلومات الجبائي:

بعد الانتهاء من عملية معالجة المعلومات المتعلقة بتحديد مقدار العبء الضريبي الذي تتحمله المؤسسة لكل نوع من أنواع الضرائب المرتبطة بنشاطها ونتائجها، تأتي مرحلة تقديم معلومات في أشكال مناسبة لمختلف الأطراف، سواء داخلية وأهمها متخذي القرار، أو خارجية أطراف خارجية ومنها الإدارة الجبائية. (مصطفى العثماني، 2008، ص125).

وتظهر المعلومة الجبائية الخاصة بالمؤسسة ضمن تقرير التسيير أو تقرير النشاط السنوي للمؤسسة، حيث يبين مختلف الضرائب التي تتحملها المؤسسة في قوائمها المالية السنوية، بالإضافة إلى تحليل تأثير هذه الأعباء على نتائج المؤسسة.

والملاحظ أن المعلومات المرتبطة بمختلف الضرائب والتي تقدمها المؤسسة إلى الإدارة الجبائية في مختلف الأوقات (شهر، فصل، سنة)، تكون ذات أشكال خاصة، فمن خلال ما تم التطرق إليه يمكن تلخيص أهم العمليات التي تتم بين الإدارة الجبائية والمكلفين إلكترونياً في الشكل الموالي:

الشكل رقم(3): مراحل التصريحات والتسديد عن بعد



المصدر: الرسالة رقم 52، الجزائر: المديرية العامة للضرائب، ص.ص 3-4. (بتصرف)

على الخط : <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-23-8/lettres-de-la-dgi> (تاريخ

الزيارة 2018/03/15).

- (1) المراجعة اليومية لوضعية المكلفين بالضريبة.
- (2) وحدة الفواتير (التسديد بسهولة).
- (3) استقبال الملف، النتيجة، التسديد.
- (4) إرسال ملفات التصريحات.
- (5) الاطلاع على المعلومات الجبائية عن طريق الموقع [www.jibayatic.dz](http://www.jibayatic.dz) (الرسالة رقم 69، ص5).
- (6) التصفية التصريحات، التسديد، إرسال الفواتير الالكترونية.
- (7) متابعة الوضعية المحاسبية وملفات المكلفين بالضريبة.

#### IV. الاطار التطبيقي للدراسة:

##### 1. منهجية الدراسة:

##### ❖ أدوات وأساليب الدراسة:

الأدوات: تم الاعتماد على استبيان للإحاطة بمشكلة الدراسة حيث تم تقسيمه إلى جزأين، الجزء الأول يتكلم عن البيانات العامة، أما الجزء الثاني يتكون من محورين، المحور الأول يخص المتغير المستقل بأبعاده الثلاثة، والمحور الثاني يخص المتغير التابع.

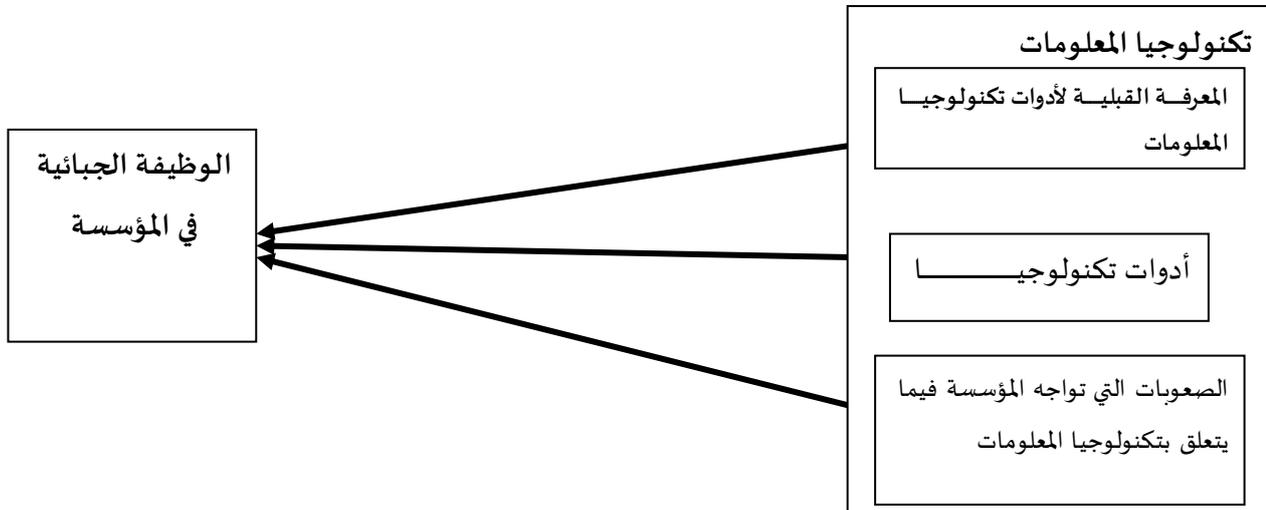
الأساليب: تم الاعتماد على عدة لأساليب الإحصائية الوصفية (التكرارات، النسب المئوية)، واختبار معامل بيرسون (Pearson Correlation) للوقوف على طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، وأيضا اختبار شبيرو ويلك من اجل معرفة طبيعة توزيع بيانات الاستبيان ومدى معلمتها، ويستخدم عندما تكون العينة اقل من 50 مفردة، واختبار معامل الانحدار المتعدد.

❖ مخطط الدراسة: مخطط الدراسة شمل متغيرين، متغير مستقل (تكنولوجيا المعلومات)، ومتغير

تابع (الوظيفة الجبائية داخل المؤسسة) كما هو موضح في الشكل رقم (3).

الشكل رقم (3): مخطط الدراسة

المتغير \_\_\_\_\_ را \_\_\_\_\_ المسقل \_\_\_\_\_ تقل



المصدر: من إعداد الباحثان

❖ عرض خصائص العينة المدروسة: العينة المدروسة تكونت من 31 مؤسسة اقتصادية، حيث تم توزيع الاستبيان على كل موظف في الجانب المالي والجبائي بهذه المؤسسات العينة المدروسة متكونة من موظفين في الجانب المالي لمختلف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وعليه تم حوصلة كل المعلومات التي تم التحصل عليها في الجدول رقم(2)،

الجدول رقم(2): خصائص العينة المدروسة (تكرار ونسب)

الرقم	البيان	الفئات	التكرارات	%النسب
1	الجنس	ذكر	23	74.2%
		أنثى	8	25.8%
2	المستوى التعليمي	شهادة ليسانس	19	61.3%
		شهادات ما بعد التدرج	3	9.7%
		شهادات أخرى	9	29%
3	سنوات الخبرة	اقلمن 5 سنوات	16	51.6%
		من 5 إلى 10 سنوات	8	25.8%
		من 10 الى 15 سنة	4	12.9%
		من 15 سنة فأكثر	3	9.7%
4	التصنيف الاقتصادي للمؤسسة	قطاع صناعي	12	38.7%
		قطاع تجاري	8	25.8%
		قطاع خدمي	11	35.5%
5	التصنيف حسب حجم المؤسسة	اقل من 10 أفراد	1	3.2%
		من 10 الى 49 فرد	3	9.7%
		من 50 الى 250 فرد	13	41.9%
		من 250 فأكثر	14	45.2%

المصدر: من اعداد الباحثان انطلاقا من مخرجات spss النسخة 22

انطلاقا من الجدول (2) نلاحظ:

- الجنس: عدد الذكور الذين شاركوا في الإجابة على الاستبيان قدر ب: 74.2%، بينما قدر عدد الإناث اللاتي شاركن في الإجابة على أسئلة الاستبيان فقد بلغ نسبة: 25.8%، ويرجع انخفاض هذه النسبة إلى أن من يقوموا بالوظيفة الجبائية معظمهم ذكور.
- المستوى التعليمي: أما عن توزيع العينة حسب المستوى التعليمي، فيلاحظ أن نسبة أصحاب شهادة ليسانس هي الأعلى والتي تقدر ب: 61.3%، أما أصحاب الشهادات الأخرى فبلغت نسبة 29%، وهم من أصحاب شهادات تقني سامي الذين يعملون كمساعدين في الوظيفة المالية، أما

بالنسبة لأصحاب الشهادات ما بعد التدرج فكانت نسبتهم 9.7%. فارتفاع نسبة مستوى ليسانس يرجع إلى أن أفراد العينة المدروسة هم موظفين في المصلحة المالية وهي وظيفة تتطلب مستوى تعليمي ليسانس فما فوق.

- سنوات الخبرة: نلاحظ ان كانت نسبة المشاركين في الإجابة على الاستبيان حسب الفئة الأولى لأقل من 5 سنوات عمل هي: 51.6%، أي 16 مستجوب، ونسبة المشاركين في الإجابة على الاستبيان حسب الفئة الثانية المحصورة بين 5 سنوات عمل واقل من 10 سنوات فكانت 25.8%، وهي توافق 8 موظفين، أما بالنسبة للفئة الثالثة التي تحوي على عدد المشاركين في الاستبيان الذين لديهم خبرة أكثر من 10 سنوات واقل من 15 سنة فكانت نسبتها 12.9%، أي 4 موظفين، وفي الفئة الأخيرة التي تمثل أصحاب الخبرة التي تفوق 15 فأكثر فكانت نسبتها مساوية لنسبة الفئة التي سبقتها أي 9.7%، وهو ما يقابلها 3 موظفين.

- التصنيف الاقتصادي للمؤسسة: نلاحظ أن المؤسسات عينة الدراسة كانت اغليها تنتمي إلى القطاع الصناعي وهي تمثل نسبة 38.7%، أي 12 مؤسسة، أما النسبة للقطاع التجاري فكان ممثل ب 8 مؤسسات أي بنسبة 25.8%، وفي التصنيف الثالث والذي يتمثل في القطاع الخدمي فقد كانت نسبته 35.5%، أي بلغة عدد المؤسسات تساوي 11 مؤسسة.

- التصنيف حسب حجم المؤسسة: نلاحظ أن الفئة الأولى للمؤسسات التي يقل عدد الأفراد فيها عن 10 أفراد كانت نسبتها 3.2% من المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة، وهي نسبة ضئيلة لأن الفئة المستهدف في الدراسة كانت المؤسسات الكبيرة والمتوسطة لأنه يوجد بها أقسام تهتم بالجانب المالي وهذا هو لب موضوع البحث، أما الفئة الثانية فكانت تحوي المؤسسات التي عدد أفرادها محصور بين 10 و 49 فرد، وهي تمثل نسبة 9.7% من المؤسسات عينة الدراسة، أما الفئة الثالثة فهي المؤسسات التي يكون عدد أفرادها محصور بين 50 و 250 فرد وهي تمثل المؤسسات المتوسطة، وتمثل هذه الشريحة نسبة 41.9% من المؤسسات عينة الدراسة، وفي الفئة الرابعة والأخيرة والتي تمثل المؤسسات التي يكون فيها عدد الأفراد من 250 فأكثر وهي المؤسسات الكبيرة فكانت نسبتها 45.2%، من خلال النسب يتضح أن التركيز في اختيار عينة الدراسة كان على المؤسسات المتوسطة والكبيرة.

## 2. اختبار فرضيات الدراسة:

- اختبار معلميه التوزيع: سيتم إختبار مدى إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي من أجل تحديد الإختبار المناسب، علما أن:

$H_0$ : البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي وذلك عندما تكون مستوى الدلالة أقل من 0.05.

$H_1$ : البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

وبما أن عدد العينة 31 وهو أقل من 50 فسيتم القيام بإختبار شاربويلك من أجل إختبار الفرضية السابقة، والجدول رقم (3) يوضح نتائج الإختبار:

الجدول رقم(3) : إختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

الإختبار		شيبرو ويلك
		درجة الحرية
المحور الأول	31	0.79
المحور الثاني	31	0.228

المصدر: من إعداد الباحثان انطلاقا من مخرجات SPSS

يلاحظ من الجدول أن مستوى الدلالة وفق إختبار شيبرو ويلك لكلا المحورين أكبر من 0.05 ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي. ومنه يتم إختبار فرضيات البحث:

– الفرضية 1: توجد علاقة بين إستخدام تكنولوجيا المعلومات وفعالية التسيير الجبائي.

بما أن البيانات تتوزع توزيعا طبيعيا فإنه من أجل إختبار الفرضية الرئيسية نستعمل معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation)، والجدول رقم(4) يوضح العلاقة:

الجدول رقم (4) : العلاقة بين المتغير المستقل (تكنولوجيا المعلومات) والمتغير التابع (فعالية التسيير الجبائي)

المتغير	فعالية التسيير الجبائي	إستخدام تكنولوجيا المعلومات
فعالية التسيير الجبائي	1	**0.529
إستخدام تكنولوجيا المعلومات	**0.529	1

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات spss \*\* عند مستوى معنوية 1%.

من خلال الجدول رقم(4) نلاحظ أن قيمة  $R = 0.529$  أي أن العلاقة بين المتغيرين كانت بنسبة 52.9% وهي علاقة طردية متوسطة بين المتغير المستقل تكنولوجيا المعلومات بجميع متغيراته ( المعرفة القبلية لوسائل وأدوات تكنولوجيا المعلومات، وأدوات تكنولوجيا المعلومات المستعملة في المؤسسة، وتحديد الصعوبات التي تواجه المؤسسة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات) والمتغير التابع ( فعالية التسيير الجبائي)، ومنه يتم قبول الفرضية الرئيسية. إختبار الفرضيات (2-3-4): للتحقق من الفرضيات (2.3.4) تم تطبيق الانحدار المتعدد حيث أفرزت مخرجات Spss العلاقة المبينة في الجدول رقم(5).

الجدول رقم(5): يوضح نموذج الانحدار المتعدد

مستوى الدلالة	معامل الانحدار (الميل)	المتغيرات المستقلة
0.015	0.311	المعرفة القبليية لأدوات تكنولوجيا المعلومات (X <sub>1</sub> ).
0.04	0.336	دوات تكنولوجيا المعلومات المستعملة في المؤسسة (X <sub>2</sub> ).
0.031	0.148	تحديد الصعوبات التي تواجه المؤسسة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات (X <sub>3</sub> ).
قيمة R <sup>2</sup> =0.456 للنموذج / قيمة الدلالة الإحصائية ل F 0.007		

المصدر: من إعداد الباحثان انطلاقاً من مخرجات.

من الجدول رقم (5) نلاحظ أن معامل التحديد (R<sup>2</sup> = 0.456) وهو يوضح أن المتغيرات المستقلة (متغيرات تكنولوجيا) تفسر المتغير التابع (فعالية التسيير الجبائي) بنسبة 45.6% أما النسبة المتبقية فهي تعزى إلى متغيرات أخرى، وأن قيمة الدلالة الإحصائية ل F هي 0.007 أقل من 0.05 وهي تفسر صلاحية نموذج الانحدار المتعدد. وان قيم الدلالة الإحصائية للمتغيرات المستقلة على الترتيب (0.015، 0.04، 0.031) وهي أقل من 0.05 أي أنها ذات دلالة إحصائية.

ومنه يمكن ترجمة معطيات الجدول رقم(5) إلى معادلة انحدار متعدد كما هو مبين أدناه:

$$Y = 1.112 + 0.311X_1 + 0.336X_2 + 0.148X_3 + \dots \dots \dots (\Omega)$$

❖ Y: يمثل المتغير التابع ( فعالية التسيير الجبائي).

❖ X<sub>1</sub>: يمثل المتغير المستقل الأول (المعرفة القبليية لأدوات تكنولوجيا المعلومات).

❖ X<sub>2</sub>: يمثل المتغير المستقل الثاني ( أدوات تكنولوجيا المعلومات المستعملة في المؤسسة).

❖ X<sub>3</sub>: المتغير المستقل الثالث ( تحديد الصعوبات التي تواجه المؤسسة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات)

❖ 1.112: العدد الثابت

❖ (0.148 / 0.336/ 0.311) تمثل معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة الثلاثة على التوالي.

❖ وعليه:

- الفرضية 2: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمعرفة القبليية لأدوات تكنولوجيا المعلومات على فعالية التسيير الجبائي.

من المعادلة (Ω) نلاحظ أن معامل الانحدار بالنسبة للمتغير الأول (X<sub>1</sub>) يساوي 0.311 وذو مستوى

دلالة إحصائية 0.015 وهي أقل من 0.05 أي أن إذا تغير المتغير المستقل بوحدة واحدة فإنه سوف يغير

في المتغير التابع ب0.311 وحدة، وهذا يوضح انه توجد علاقة تأثير بين المعرفية القبيلة لأدوات تكنولوجيا المعلومات وفعالية التسيير الجبائي، ومنه تحقق الفرضية الثانية.

- الفرضية3: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأدوات تكنولوجيا المعلومات المستعملة في المؤسسة على فعالية التسيير الجبائي.

من المعادلة ( $\Omega$ ) نلاحظ أن معامل الانحدار بالنسبة للمتغير الثاني ( $X_2$ ) يساوي 0.336 وذو مستوى دلالة إحصائية 0.04 وهي أقل من 0.05 أي أن إذا تغير المتغير المستقل (أدوات تكنولوجيا المعلومات المستعملة في المؤسسة) بوحدة واحدة فإنه سوف يغير في المتغير التابع (فعالية التسيير الجبائي) ب0.336 وحدة، وهذا يوضح انه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأدوات تكنولوجيا المعلومات المستعملة في المؤسسة على فعالية التسيير الجبائي، ومنه تحقق الفرضية الثالثة.

- الفرضية4: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتحديد الصعوبات التي تواجه المؤسسة في استخدام تكنولوجيا المعلومات على فعالية التسيير الجبائي.

بالرجوع إلى المعادلة ( $\Omega$ ) نلاحظ أن معامل الانحدار (الميل) بالنسبة للمتغير المستقل الثالث ( $X_3$ ) يساوي 0.148 وذو دلالة إحصائية 0.031 وهي أقل من 0.05 أي أنها دالة إحصائية، أي انه إذا تغير المتغير المستقل (تحديد الصعوبات التي تواجه المؤسسة في استخدام تكنولوجيا المعلومات) بوحدة واحدة فإن المتغير التابع (فعالية التسيير الجبائي) يتغير ب0.148 وحدة، ومنه نستنتج انه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتحديد الصعوبات التي تواجه المؤسسة في استخدام تكنولوجيا المعلومات على فعالية التسيير الجبائي، أي تحقق الفرضية الرابعة.

## V. الخاتمة

من خلال ما تم التطرق إليه سواء في الإطار النظري أو التطبيقي تم التوصل إلى:

- أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الاقتصادية يلعب دورا مهما في الرفع من أدائها، غير أن تطبيق هذا التوجه لا يكتمل إلا باكتمال الإصلاحات وهيئة البنى التحتية الضرورية للدولة، إذ لا تقتصر البنى التحتية على توفر الخدمات الهاتفية والاتصال بالإنترنت فقط، بل تتعداها إلى تطوير والنهوض بقطاع الإدارات الضريبية وتطويرها مساهمة مع التطورات الحاصلة ووضع التشريعات القانونية الخاصة بهذا المجال.

- أن من أبرز الأهداف المتوخاة من استخدام تكنولوجيا المعلومات هي تقليص الوقت وتخفيض التكلفة وصحة العمليات، والتغلب على كل الصعوبات التي قد تصادف مختلف عمليات المؤسسة.

– أن المفهوم الجديد للتسيير الجبائي إنتقل من النمطية القديمة التي كان علمها، وأصبح مفهومه يتجه إلى تسيير الضرائب التي تعد تكاليف على عاتق المؤسسة، بحيث تغيير مسارها من معوق إلى محفز وداعم لاستمراريتها.

– انه توجد علاقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وفعالية التسيير الجبائي.

– أن المعرفة القبليّة لأدوات تكنولوجيا المعلومات واستخداماتها يزيد من فعالية التسيير الجبائي.

– تحديد الصعوبات التي تواجه المؤسسة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والتصدي لها من شأنه أن يحسن في فعالية التسيير الجبائي.

– أن المؤسسات الكبيرة والمتوسط يوجد بها مصلحة تعالج العمليات الجبائية.

## VI. قائمة المراجع:

1. مثقال حمود سالم القرالة (2011)، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على مصداقية القوائم المالية من وجهة مدققي الحسابات الخارجيين، رسالة ماجستير، الأردن: جامعة الشرق الأوسط.
2. غسان قاسم داود اللامي، أميرة شكر ولي البياتي(2009)، تكنولوجيا المعلومات في منظمات الأعمال الاستخدامات والتطبيقات، الطبعة الأولى، الاردن: الوراق للنشر والتوزيع.
3. عبد الحكيم معوج(2012)، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة أعمال، الجزائر: جامعة الجزائر3.
4. مراد رايس(2006)، أثر تكنولوجيا المعلومات على الموارد البشرية في المؤسسة"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة الجزائر3.
5. الحواس زواق(2005/05/4-3)، فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار، مداخلة من الملتقى الدولي حول التسيير الفعال في المؤسسة، الجزائر: جامعة المسيلة.
6. صابر عباسي، محمد فوزي شعوبي(2013)، اثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث(12)، الجزائر: جامعة قاصدي مرياح ورقلة.
7. بوعلام ولهي، العياشي عجلان(2004 /10/ 7-3)، دور السياسة الجبائية في تعزيز القدرة التنافسية في ظل التحولات المتسارعة، الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخصوصية والدور الجديد للدولة، الجزائر: جامعة فرحات عباس سطيف.
8. علي محمد منصور(1999)، مبادئ الإدارة، الطبعة الأولى، القاهرة: مجموعة النيل العربية.
9. الرسالة رقم 75، الجزائر: المديرية العامة للضرائب، على الخط : <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-23-8/lettres-de-la-dgi> (تاريخ الزيارة 2018/03/19).
10. صابر عباسي (2012)، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة قاصدي مرياح ورقلة.
11. كمال الدين الدهراوي(2003)، نظم المعلومات المحاسبية، مصر: الدار الجامعية للنشر والطباعة
12. وزارة المالية (2016)، المادتين 135 و136 من قانون الضرائب المباشرة، الجزائر: المديرية العامة للضرائب.
13. وزارة المالية (2016)، المواد من 1 إلى 7 من قانون الضرائب المباشرة، الجزائر: المديرية العامة للضرائب.
14. مصطفى العثماني(2008)، نظام المعلومات ودوره في تفعيل الرقابة الجبائية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة يحي فارس المدينة.
15. الرسالة رقم 69، الجزائر: المديرية العامة للضرائب، على الخط : <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-23-8/lettres-de-la-dgi> (تاريخ الزيارة 2018/03/19).

17. Disel Emmanuel, Saraf Jacques(2007), Gestion Fiscale, 7éme édition (tome 1), Paris: DONOD.
18. <http://www.mfdgi.gov.dz/index.php/>.
19. Marcel Gonthier, Jean-Luc Rossignol(2009/2010)Droit Fiscal, France: édition Foucher